ألمانيا ترفض

وقال فاديفول، في تصريحات لشبكة «دويتشلاند فونك» الإعلامية الرسمية: «هذا جزء من النظام القائم على القواعد، وجزء من تاريخ حضارتنا. وموقفنا بالوقوف إلى جانب المحكمة الجنائية الدولية أمر واضح تماما».

وأشار الوزير الألماني إلى عدم فهمه لدعوة الرئيس الأميركي للانسحاب من المحكمة، مضيفا: «بالتأكيد لن نفعل ذلك. وبصراحة، لا أفهم جوهر هذه الدعوة. هذا أحد المجالات التي نختلف فيها للأسف وبشكل محزن مع سياسة الإدارة الأميركية».

وشدد فاديفول على أهمية المحكمة الجنائية الدولية باعتبارها عنصرا رئيسيا لحماية القانون الدولي وحقوق الإنسان، ومحاسبة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

وتابع: «لقد رأينا مؤخرا كيف أديرت الفظائع المرتكبة في غرب البلقان وأشد الانتهاكات خطورة للقانون الدولي وحقوق الإنسان عبر الأحكام والقرارات السابقة والحالية. ومن الطبيعي أننا لا نزال بحاجة إلى آلية القضاء هذه على المستوى الدولي».

وكان الرئيس ترامب وصف المحكمة، خلال كلمته في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك، بأنها «مجموعة من الأشخاص ذوي النيات السيئة»، داعيا جميع الدول الأعضاء فيها إلى «الانسحاب الفوري والرسمي من هذه المؤسسة المارقة».

بريطانيا تعلن

وذكرت وزارة الخارجية البريطانية في بيان صدر عنها، أن هذا التمويل من شأنه أن يسهم في توفير الرعاية الصحية والمياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي والنظافة العامة وإدارة النفايات ودعم الحماية للسكان في كل من قطاع غزة والضفة المحتلة.

وأوضحت أن إجمالي موازنة المساعدات الإنمائية الثنائية البريطانية لفلسطين للعام المالي 2027/2026 يبلغ نحو 127 مليون جنيه إسترليني.

وأشار البيان إلى أنه من المتوقع أن توفر البرامج الممولة بريطانيا استشارات طبية لما يصل إلى 900 ألف شخص، وخدمات إعادة تأهيل وأطراف اصطناعية لـ1000 طفل يعانون إصابات ناجمة عن القصف، إلى جانب خدمات إدارة النفايات لما يصل إلى 900 ألف شخص، وتوفير مياه آمنة في حالات الطوارئ لـ150 ألف شخص، ودعم في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي لـ21 ألف شخص.

وفي سياق الجهود الدبلوماسية، تشارك بريطانيا، إلى جانب الأردن وقطر، في استضافة اجتماع وزاري على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، لبحث وصول المساعدات الإنسانية والرعاية الصحية والتعافي في قطاع غزة.

ودعا وزير الخارجية البريطاني ديفيد لامي إلى ضمان وصول المساعدات دون عوائق، وحث إسرائيل على إنهاء القيود المفروضة على دخول المساعدات إلى قطاع غزة.

من جانبها، أعلنت النرويج عزمها تقديم مساعدات بقيمة 13 مليون دولار، لتلبية احتياجات المدنيين الفلسطينيين. وقال وزير الخارجية النرويجي إسبن بارث إيدي في بيان، أمس إن «الدعم الدولي للفلسطينيين أصبح ضروريا أكثر من أي وقت مضى».

وأضاف أن «الحكومة النرويجية قررت تقديم مساعدات بقيمة 13 مليون دولار لتلبية احتياجات السكان المدنيين في فلسطين، وأن المساعدات ستسلم عبر الأمم المتحدة والبنك الدولي»، مؤكدا أن بلاده تتابع بقلق بالغ ممارسات جيش الاحتلال الإسرائيلي في الضفة المحتلة.

وأكدت وسائل إعلام نرويجية، أن قيمة المساعدات التي قدمتها النرويج للفلسطينيين خلال العام الجاري تجاوزت 105 ملايين دولار.

الرئيس: لن

الثانية من خطة الرئيس ترامب وعدم إضاعة المزيد من الوقت، مؤكدا أن المرحلة الانتقالية يجب ألا تتحول إلى وضع دائم أو مفتوح بلا أفق زمني وسياسي واضح، وإنما يجب أن تقود إلى إعادة توحيد قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تحت ولاية دولة فلسطين ومؤسساتها الشرعية ووفق مبدأ: دولة واحدة، وحكومة واحدة، وقانون واحد، وسلاح شرعي واحد.

وجدد التحذير من تنفيذ المخطط الاستيطاني E1، ودعا مجلس الأمن إلى تدخل عاجل ومسؤول لتنفيذ قراره 2334، القاضي بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

كما حذر من مخاطر استمرار اعتداءات المتطرفين، على المقدسات الإسلامية والمسيحية، مشددا على ضرورة وقفها فورا قبل أن تتحول إلى صراع ديني واسع في الإقليم وخارجه.

وقال: لا يمكن الفصل بين ما تقوم به إسرائيل من استيلاء على الأرض، وتفكيك للمؤسسات الفلسطينية، وتجفيف للموارد المالية، فكلها أدوات تؤدي إلى إضعاف قدرة شعبنا على البقاء والصمود، وتقويض مؤسساته الوطنية، ومنع تجسيد دولته.

وطالب بالإفراج الفوري عن جميع الأموال الفلسطينية المحتجزة لدى إسرائيل، وضمان تحويلها بصورة منتظمة وكاملة، ورفع القيود والحصار المالي والاقتصادي المفروض على شعبنا ومؤسساتنا، وفقا لبروتوكول باريس.

وأكد الرئيس أن دولة فلسطين أوفت بما تعهدت به عقب انعقاد المؤتمر الدولي للسلام وصدور إعلان نيويورك.

وقال: أنجزنا برنامج الإصلاح الوطني، وعززنا الحوكمة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون، وأطلقنا نظاما موحدا للحماية الاجتماعية، وواصلنا إصلاح التعليم وتطوير المناهج بالتعاون مع اليونسكو، ومضينا في التجديد الديمقراطي وتمكين المرأة والشباب، عبر إجراء انتخابات محلية وطلابية، والاستعداد للانتخابات التشريعية، واستكمال تجديد مؤسسات المجلس الوطني، ثم الانتخابات الرئاسية.

وأضاف الرئيس: نريد دولة فلسطينية ديمقراطية تحترم سيادة القانون وحقوق الإنسان، دولة غير مسلحة تعيش بأمن وسلام إلى جانب دولة إسرائيل.

وجدد الرئيس التأكيد أن إنقاذ حل الدولتين يبدأ بالحفاظ على الأرض التي تقوم عليها الدولة الفلسطينية، وحماية الشعب الذي يعيش فيها، وان الاحتلال العسكري، والاستيطان والضم وإرهاب المستوطنين، لا يمكن أن تكون حلا أو تصنع أمنا دائما.

وحول منع الوفد الفلسطيني من الحصول على تأشيرات للوصول إلى نيويورك للعام الثاني، قال الرئيس: نرفض هذه الإجراءات العقابية غير القانونية، ونرفض الاتهامات والمبررات التي استندت إليها.

وأكد أن الاحتكام إلى القانون الدولي ومؤسساته، خيار سلمي وحضاري، وليس عملا معاديا للسلام، داعيا الإدارة الأميركية إلى التراجع عن هذه القيود، والعودة إلى لغة الحوار والاحترام المتبادل، والعمل معنا ومع المجتمع الدولي من أجل تنفيذ حل الدولتين.

مسؤولون وحقوقيون

والحقوق الوطنية ورفض محاولات فرض أي ترتيبات أو حلول لا تحظى بموافقته.

وأكدوا ان الرئيس تحدث بجرأة وحزم وفرض حضوره الشرعي، وأجبر إسرائيل وحليفتها الولايات المتحدة على الاستماع إلى خطابه، من خلال تصويت أكثر من 152 دولة للاستماع رسميا للخطاب، للعام الثاني على التوالي.

كما أكدوا ان الرئيس وضع منظمة الأمم المتحدة أمام مسؤولياتها بقوله إنه لا يجوز معاقبة شعبنا وقيادته لأنهما يطالبان بإنهاء الاحتلال، أو لأنهما يلجآن إلى الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، وأن احتكامنا إلى القانون الدولي ومؤسساته خيار سلمي وحضاري وليس عملا معاديا للسلام.

وقالوا ان خطاب الرئيس يشكل خارطة طريق وبرنامج عمل سياسي ووطني للمرحلة المقبلة، ويجسد ثوابت شعبنا وحقوقه الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف، وان دعوته إلى منح دولة فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، والاعتراف بها من الدول التي لم تعترف بها بعد، تمثل استحقاقا وطنيا وقانونيا، وخطوة أساسية نحو إنهاء الاحتلال وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشرقية.

الشيخ يستقبل

ورحب الشيخ بالسفير فيدلر بمناسبة توليه مهامه الجديدة، معربا عن تقديره لمواقف الاتحاد الأوروبي الداعمة للمسار السياسي، ولدولة فلسطين والشعب الفلسطيني، ولأهلنا في قطاع غزة، ولجهود الإصلاح.

واستعرض الشيخ الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية الصعبة في الضفة الغربية، في ظل تصاعد إرهاب المستوطنين والتوسع الاستيطاني، والسيطرة على مناطق «ج»، وازدياد الحواجز والإغلاقات، إضافة الى استمرار احتجاز الأموال الفلسطينية.

وأكد خلال اللقاء، استمرار برنامج الإصلاح رغم كل هذه الظروف، وخاصة في المجالات السياسية والمالية والقضائية، باعتباره أولوية وطنية لتعزيز مؤسسات الدولة وسيادة القانون.

وشدد الشيخ على أهمية إجراء الانتخابات باعتبارها قضية سياسية وطنية وضرورة للحفاظ على وحدة الشعب والجغرافيا الفلسطينية، ووحدة الضفة الغربية وقطاع غزة، والتشريعات والمؤسسات الفلسطينية، مؤكدا ضرورة ضمان شفافية ونزاهة العملية الانتخابية.

وأكد أهمية التركيز على الوضع الإنساني في قطاع غزة، وضرورة عودة السلطة الوطنية الفلسطينية لتولي مسؤولياتها في القطاع، بما يحافظ على وحدة النظام السياسي والجغرافي والقانوني الفلسطيني.

من جانبه، أكد السفير فيدلر استعداد الاتحاد الأوروبي لدعم إجراء الانتخابات، وأهمية الإصلاح، ومواصلة الجهود الأوروبية لدعم برنامج الإصلاح وتعزيز المؤسسات الفلسطينية، مؤكدا استمرار التواصل والتنسيق مع الجانب الفلسطيني.

رئيس الوزراء

على هامش انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك»: إن تعزيز المؤسسات الفلسطينية يجب أن يرتبط بهدف سياسي واضح يتمثل في تمكين دولة فلسطين من القيام بمسؤولياتها تجاه شعبها والاضطلاع تدريجيا بوظائف السيادة».

وحدد رئيس الوزراء خمس أولويات استراتيجية للتحالف الدولي حتى نهاية عام 2027، تتمثل في: حماية الشعب الفلسطيني والحفاظ على وحدة الأراضي وتمكين ممارسة السيادة الفلسطينية؛ ومعالجة الحالة الإنسانية الطارئة في قطاع غزة ودفع جهود التعافي المبكر وتحقيق الوحدة الوطنية؛ وبناء اقتصاد فلسطيني قابل للحياة ومستدام وقادر على الصمود؛ وترجمة الاعتراف الدولي بدولة فلسطين إلى مكانة دولية فعلية واندماج كامل في المنظومة الدولية؛ وربط أجندة الإصلاح بتجسيد الدولة.

وقال رئيس الوزراء، خلال مشاركته عبر تقنية الفيديو، أمس، في اجتماع دولي حول التعافي المبكر في غزة: إن الأولوية في قطاع غزة تتمثل في الانتقال من الإغاثة الإنسانية إلى التعافي المبكر واستعادة الحياة الطبيعية، مشددا على ضرورة تحويل الالتزامات الدولية إلى نتائج ملموسة في حياة أبناء شعبنا في القطاع.

وأضاف مصطفى أن الحكومة مستمرة في تقديم الخدمات لأبناء شعبنا في غزة، رغم الأزمة المالية، مؤكدا مواصلة المؤسسات الفلسطينية الاضطلاع بمسؤولياتها في القطاع، والحاجة إلى تعزيز التكامل مع الشركاء الدوليين.

وأشار إلى أن المؤسسات الفلسطينية تقدم الخدمات الأساسية، وأن الشراكات القائمة تحقق نتائج ملموسة، فيما يجري حشد آليات التمويل الدولية بصورة متزايدة لدعم التعافي المبكر في غزة.

مصر تؤكد

النرويج إسبن بارث إيدي، وكايا كالاس، الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية.

وشدد عبد العاطي على رفض مصر الكامل لتهجير الفلسطينيين أو ضم الأراضي الفلسطينية والتوسع الاستيطاني، وضرورة الحفاظ على وحدة الأراضي الفلسطينية وعدم الفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

وأكد أهمية دعم وتمكين السلطة الفلسطينية، باعتبار أنه لا بديل عنها للاضطلاع بمسؤولياتها في قطاع غزة عقب انتهاء المرحلة الانتقالية.

واستعرض عبد العاطي الجهود المصرية بالتعاون مع الوسطاء لاستكمال تنفيذ خطة الرئيس ترامب الشاملة، مؤكدا ضرورة استكمال استحقاقات المرحلة الأولى والانتقال الفوري إلى المرحلة الثانية، بما يشمل الترتيبات الانتقالية للأمن والحوكمة بالتزامن مع الانسحاب الإسرائيلي، وبدء مشروعات التعافي المبكر وإعادة الإعمار. وشدد على ضرورة ضمان النفاذ غير المشروط للمساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، ودعم دور الأونروا، محذرا من خطورة الإجراءات الإسرائيلية في القدس ومحاولات تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى المبارك.

ودعا وزير الخارجية المصري، المجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود من أجل ترجمة الالتزام بحل الدولتين إلى خطوات عملية وملموسة، بما يسهم في تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة وإنهاء الاحتلال وتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة.

عشرات الوفود

وفود أخرى في أماكنها، وسط هتافات وصيحات استهجان على كلمة نتنياهو من بعض الحاضرين.

وتزامن الانسحاب داخل القاعة مع تصاعد الانتقادات الدولية لعدوان الاحتلال على شعبنا في غزة والضفة، وتصاعد اعتداءات المستوطنين.

كما تجمع عشرات المتظاهرين الإسرائيليين واليهود في حديقة «يونيون سكوير» بنيويورك، تزامنا مع وصول نتنياهو، لإلقاء خطابه.

وأقام المنظمون مراكز اقتراع افتراضية استعدادا للانتخابات الإسرائيلية، وقالوا إن التجمع يهدف إلى إيصال رسالة تدعو إلى التغيير خلال زيارة نتنياهو الخاطفة للمدينة.

وحمل المتظاهرون لافتة صفراء كتب عليها: «نتنياهو، انتهى وقتك»، وفي الوقت نفسه، جرت تظاهرات مؤيدة لفلسطين أمام مبنى الأمم المتحدة.

هولندا تبدأ

للشركات، وأمتعة المسافرين الأفراد القادمين إليها.

ووفقا لما نشره موقع «عرب 48»، يحظر القرار وساطة أو مشاركة الشركات الهولندية العاملة في الخارج في التجارة مع المستوطنات.

كما يحظر القرار إدخال منتجات المستوطنات، بما في ذلك في الأمتعة الشخصية للمسافرين، كما يسري الحظر على المنتجات التي تدخل هولندا «كتذكارات أو هدايا».

وعندما تصادر الجمارك المنتج في أمتعة مسافر ما، يقرر مكتب المدعي العام ما إذا كان سيفتح دعوى قضائية ضده. ويمكن أن تصل عقوبة المخالفة المتعمدة للقرار إلى السجن ست سنوات، أو إلى غرامة مالية قد تصل إلى 103 آلاف يورو.

وأعلنت النيابة العامة الهولندية أنها ستركز على المخالفات المنهجية والمتعمدة، وليس على السياح الذين يحملون تذكارات صغيرة، مع الإشارة إلى أنه حتى المخالفة التي يمكن أن تصنف على أنها غير متعمدة، قد تؤدي إلى عقوبة سجن تصل إلى عام، أو إلى غرامة أقل.

ويكفي وجود «مكون واحد» في أحد المنتجات من المستوطنات، ليكون استيراده مخالفا للقانون.

وأقرت المحكمة الهولندية التشريع قبل أسبوع، وبدخول الحظر حيز التنفيذ، تنضم هولندا إلى دول أخرى اتخذت إجراءات مماثلة في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك بلجيكا وإسبانيا وإيرلندا.

ويسري الحظر كذلك على المسافرين القادمين إلى هولندا بالقطار أو عبر رحلة ربط من ألمانيا أو فرنسا أو أي دولة أخرى في الاتحاد الأوروبي.

وحسب ما أوردت القناة الإسرائيلية 12، فإن هناك مستفيدا رئيسيا من تعريفات القانون، وهم عمالقة الإنترنت، فالقانون يحظر فقط تجارة المنتجات المادية، ويستثني قطاع الخدمات تماما، ما يعني أن شركة «Booking»، عملاق السياحة الذي يقع مقره الرئيسي في قلب أمستردام، يستطيع الاستمرار في الإعلان عن فنادق في الجولان المحتل، أو شقق في مستوطنات بالضفة الغربية المحتلة، من دون أية عائق.

وتتمتع هولندا بثقل كبير، كونها البوابة الرئيسية لدخول وتوزيع المنتجات الزراعية إلى الأسواق الأوروبية، وتشير التقديرات إلى أن نحو نصف صادرات المستوطنات إلى الاتحاد الأوروبي، تمر عبر موانئها.

من جهة أخرى، أعربت السلطات القانونية والتنفيذية في إسرائيل عن شكوكها بشأن القدرة العملية على مراقبة الحظر بشكل كامل، نظرا لاختلاط المنتجات في سلاسل التوريد، وحرية حركة البضائع داخل السوق الأوروبية المشتركة، بسبب ما أوردت هيئة البث الإسرائيلية العامة («كان 11»).

وفي السياق، ذكرت القناة الإسرائيلية 12، أن تل أبيب باتت أقل قلقا بشأن الأضرار الاقتصادية المباشرة، إذ تقدر صادرات المستوطنات بالضفة والجولان إلى أوروبا بأكملها بنحو 200 مليون دولار سنويا؛ غير أنها «أكثر قلقا بشأن التداعيات الخطيرة».

وتعد هولندا «شريكا تجاريا رئيسيا، ومركزا لوجستيا هاما لأوروبا»، وقد أعلنت دول أخرى، مثل بريطانيا وفرنسا وكندا، نيتها اتخاذ خطوات مماثلة.

وقد أدى إصرار هولندا على المضي في الحظر على المستوطنات إلى أزمة مع إسرائيل، ففي نهاية آب/ أغسطس الماضي، طردت إسرائيل اثنين من ممثلي الأمن والدبلوماسية الهولنديين اللذين كانا يعملان في مركز التنسيق بشأن قطاع غزة، وقال وزير الخارجية الإسرائيلي، غدعون ساعر، حينها إن هذا الإجراء كان ردا مباشرا على قانون المقاطعة.

وفي المقابل، وصف وزير الخارجية الهولندي، بريندان بريندانسن الخطوة الإسرائيلية بأنها «غير ضرورية»، مصرا على المضي قدما في الخطة بشأن الحظر.

المقاطعة الأوروبية

وعرض سلاح البحرية الإسرائيلي في ميناء حيفا أمس، غواصة جديدة من صنع ألمانيا، بعد أن وصلت في الأيام الأخيرة بتأخير أشهر طويلة بسبب المقاطعة التي تفرضها دول أوروبية على جيش الاحتلال الإسرائيلي، في أعقاب حرب الإبادة على غزة.

وتمكن جيش الاحتلال في الماضي من الالتفاف على قيود أوروبية من خلال شراء عتاد عسكري عن طريق دولة ثالثة، بينما أصبحت دولا أوروبية، وبينها النرويج والدنمارك وفرنسا، ترفض تزويد قطع تستخدم في صنع غواصات وزوارق حربية لإسرائيل في أحواض بناء السفن الألمانية.

وقالت مصادر في جيش الاحتلال إن المقاطعة الخفية والعلنية التي تفرضها دول أوروبية تؤثر بشكل مباشر وفوري على تطوره وتسلحه، وأن الضرر لاحق بسلاح البحرية خصوصا، وأنه خلافا لتصريحات رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، حول «استقلالية كاملة في الإنتاج الأمني»، فإن «الضرر اللاحق بالجيش الإسرائيلي حقيقي»، وفق ما نقلت عنها صحيفة «هآرتس» أمس.

وأضافت الصحيفة أنه عندما غادرت الغواصة ألمانيا متجهة إلى إسرائيل، رفضت النرويج والدنمارك السماح لها بالرسو في موانئهما كي تجري تدريبا على الرسو وتخضع لفحص، وذلك بالرغم من أن الغواصة كانت ترفع علم ألمانيا وكانت بملكية حوض بناء السفن في حينه.

وإثر ذلك اضطر طاقم الغواصة إلى الإبحار في مسار التفافي بطول 8 آلاف كيلومتر، وقالت مصادر في جيش الاحتلال إنه في موازاة ذلك بدأت دول أوروبية أخرى تمنع دخول سفن إسرائيلية، عسكرية ومدنية، إلى موانئها من أجل التزود ببضائع ووقود.

وأضافت المصادر أن هيئة الأركان العامة الإسرائيلية أجرت تغييرا في المفهوم حيال سلاح البحرية، من سلاح يركز على حراسة السواحل وجميع معلومات استخباراتية وإحباط عمليات تهريب، إلى سلاح إستراتيجي مشروط بتواصل عملياته البحرية، لأن إسرائيل هي أشبه بدولة جزيرة وتجارتها متعلقة بالبحر بنسبة 98٪، وأن هذا المفهوم الجديد دفع رئيس أركان جيش الاحتلال، إيال زامير، إلى الإعلان رسميا أن سلاح البحرية هو ذراع إستراتيجي.

وحسب المصادر، فإن جيش الاحتلال يتخوف من فرض حصار على إسرائيل في البحر المتوسط بواسطة أساطيل احتجاجية أو استهداف سفن تجارية تبحر باتجاه إسرائيل، وأن ذلك سيؤدي إلى رفع أسعار التأمين البحري ويلحق ضررا اقتصاديا شديدا.

6 شهداء

ومواطن جراء قصف الاحتلال مركبة قرب المستشفى الأميركي في بلدة الزوايدة.

كما استشهد مواطن وأصيب آخرون غالبيتهم وصفت بالخطيرة، إثر قصف طائرات الاحتلال مركبة في منطقة البيدر جنوب غرب مدينة غزة. وأفاد شهود عيان لوكالة «وفا» بأن الطيران الحربي استهدف مركبة مدنية، ما أدى إلى استشهاد أحد المواطنين، وتمكن ذووه من نقل جثمانه المتفحم إلى مركبة أخرى، والسير بها بالقرب من الميناء الأميركي في حي الشيخ عجلين جنوب مدينة غزة، مضيفين أنه وعند وصول المركبة إلى مدينة غزة، أقدمت قوات الاحتلال على استهدافها مجددا، ما أسفر عن إصابة عدد من أقارب الشهيد بجروح حرجة، فيما أدى القصف إلى احتراق جثمان الشهيد بالكامل. كما استشهد مواطن إثر استهداف طيران الاحتلال شارع الزيني وسط خان يونس.

واعتقلت قوات الاحتلال العديد من المواطنين في الضفة. وقالت مصادر محلية ان الاحتلال اقتحم عند منتصف الليلة قبل الماضية، بلدة عزون شرق قلقيلية، وواصل منذ أمس الأول اقتحام مدينة قلقيلية، وسط مداهمات لمنازل المواطنين واعتقالات واعتداءات وإطلاق قنابل الصوت والغاز والرصاص.

وأفادت مصادر محلية بأن نحو 15 آلية عسكرية، يرافقها أكثر من 30 جنديا، اقتحمت بلدة عزون من مدخلها الشمالي الرئيسي، وداهمت عددا من المنازل في الحارة الشرقية، وحارة المنصور، وخلة الدربة، وحارة المقبرة، إضافة إلى منازل في الحارة الشامية، وخلة التينة، وحارة الغناوي.

وأضافت أن قوات الاحتلال اعتدت بالضرب المبرح على المواطن معن رضوان داخل منزله عقب مداهمته، فيما حولت منزل المواطن أيمن المنصور في حارة المنصور إلى ثكنة عسكرية، ونقلت إليه عددا من المعتقلين.

ووفق المصادر، اعتقلت قوات الاحتلال خلال اقتحام البلدة عددا من المواطنين. واعتقلت قوات الاحتلال شابا من مدينة طوباس، واحتجزت 17 مواطنا من طمون.

كما احتجزت قوات الاحتلال عددا من الطلاب داخل مركز تعليمي في قرية المغير شمال شرق رام الله. وأفادت مصادر لـ«وفا» بأن قوة من جيش الاحتلال اقتحمت القرية، وداهمت مركزا تعليميا، واحتجزت عددا من الطلاب داخله لساعات. وأضافت أن قوات الاحتلال تجولت في شوارع القرية بشكل استفزازي، وداهمت منزل المواطن نبيل الحج محمد، وأجبرت سكانه على إخلائه.

وواصلت قوات الاحتلال، تشديد إجراءاتها على الطرق الحيوية ومداخل محافظة رام الله والبيرة، ما أدى إلى أزمات مرورية خانقة وتكدسا حادا لمركبات المواطنين.

وأفادت مصادر محلية، بأن الاختناقات تتركز بشكل خاص في محيط محافظة رام الله والبيرة، عند حاجزي عطارة وعين سينيا شمالا، والمهلل شمال غرب، وطريق يبرود-سلواد شمال شرق، حيث أغلقت معظم البوابات الحديدة، وأقامت حواجز عسكرية أخرى، ما تسبب بتكدس أعداد كبيرة من المركبات وتأخير حركة المواطنين. كما شهدت الطرق شمال القدس المحتلة اختناقات مرورية حادة عند حاجزي جبع وقلنديا.

وفجرت قوات الاحتلال منزل الأسير دواس حسون في قرية بيت إمرين، شمال غرب نابلس، واقتلعت أكثر من 400 شجرة زيتون في بلدة بيت ريما، شمال غرب رام الله، وأجبرت المواطن محمد فلاح زيبار وعائلته على اخلاء منزلهم في بلدة كوبر شمال غرب رام الله واتخذته ثكنة عسكرية وأبلغتهم بمنعهم من العودة إليه لمدة 24 ساعة.

وأصدرت قوات الاحتلال أمرين عسكريين استهدف الأول 94.79 دونم من أراضي قرية دير نظام، شمال غرب رام الله ويقضي بإزالة النباتات البرية واقتلاع أشجار الزيتون الموجودة في المنطقة المستهدفة، مع منح أصحاب الأراضي مهلة 12 ساعة من إجراء الجولة لتنفيذ أعمال الإزالة، فيما قضى الأمر الثاني بوضع اليد على 2.25 دونم من أراضي بلدة قباطية جنوب جنين، لأغراض عسكرية. وأفادت مصادر لـ«وفا» بأن الأراضي المستهدفة تقع قرب ما يسمى معسكر «غانيم» المقام على أراضي قباطية حوض (4)، وذلك بحجة الأغراض العسكرية.

وأصيب شابان في الرأس، أمس إثر عدوان شنه عشرات المستوطنين على قرية فرخة غرب سلفيت. وأحرق مستوطنون مركبة في مسافر يطا، جنوب الخليل، واعتدوا على مركبة قرب بلدة ترمسعيا، شمال شرق رام الله.

واقتحم مستوطنون بقيادة المتطرف يهودا غليك، المسجد الأقصى المبارك، بحراسة مشددة من شرطة الاحتلال الإسرائيلي.

واقرت سلطات الاحتلال منح الصلاحية لمخططين استيطانيين يشتملان على 567 وحدة في محافظة الخليل، وطرحت عطاء جديدا، يحمل الرقم 2026/196، لبناء 400 وحدة استيطانية في مستوطنة «كرني شومرون» المقامة على أراضي المواطنين، شرق قلقيلية.

الحياة الجديدة
صحيفة يومية سياسية
أسسها نبيل عمرو وحافظ البرغوثي سنة 1995م

رئيس التحرير
محمود أبو الهيجاء

جميع الآراء الواردة في المقالات المنشورة على الصفحة الأخيرة تعبّر عن رأي كتابها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الصحيفة

البريد الالكتروني والانترنت
alhaya-news95@alhaya.ps
www.alhaya.ps

العنوان:
البيرة - شارع النور، بجانب المدرسة الشرعية
هاتف: 2407252 / 2407251
فاكس: 2407250
ص.ب: 1882 / رام الله
ص.ب: 4440 / البيرة

الطباعة: مؤسسة دار الحياة للصحافة والطباعة والنشر